

مضمون حرية الدين أو المعتقد

الحماية من التمييز

هناك حق مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية الدين أو المعتقد وهو حق الحماية من التمييز. ويقع التمييز عندما تتعرض فئة من الأشخاص لمعاملة تمييزية مقارنة مع الآخرين بسبب انتماءاتهم أو معتقداتهم.

من ضمن القواعد الأساسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان هي أن الدول لا يحق لها التمييز لأي سبب من الأسباب بما في ذلك بسبب الدين أو المعتقد. وتشرح المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) هذا الحق.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)

المادة 2، الفقرة 1

تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

وعلى هذا الأساس، يُحظر التمييز بسبب الدين أو المعتقد وبماثل هذا الحظر ضد التمييز الحظر ضد الإكراه. وهذا يعني أن الدولة ليس مُطلَبة فقط بالإمتناع عن التمييز من خلال الأعمال التي تقوم بها، ولكنها مُطلَبة أيضاً باتخاذ كل خطوات الوقاية بشكل فعال من هذا التمييز ووضع حد له في المجتمع.

غير أن التمييز قد يعتبر من أكثر انتهاكات حق الدين أو المعتقد في العالم التي يتعرض إليها الأشخاص ناهيك عن أنه يؤثر على كل الجماعات الدينية والعقدية.

ففي السويد، اكتشف الباحثون أن فرص اليهود للحصول على وظيفة ما تقل بنسبة 26% عن المتوسط، وبالمثل، تقل فرص المسلمين 30% عن المتوسط. كما توجد علامة استفهام كبيرة حول متى يمكن إعتبار بعض القرارات التي يتخذها أرباب العمل مثل حظر ارتداء الرموز الدينية كالصليب أو الحجاب في أماكن العمل تمييزية، وأدت مثل هذه القرارات إلى العديد من القضايا المرفوعة أمام المحاكم الأوروبية.

ويمكن أن يأخذ التمييز أشكالاً مختلفة: ففي بعض الأحيان يأخذ شكل المعاملة التفضيلية من طرف الدولة لصالح دين ما على حساب باقي الأديان، مثل تمويل الدولة لجماعات دينية معينة دون غيرها. ويكون شكل هذا التمييز صارخاً في بعض الحالات وينتج عنه إنكار الحقوق مثلما يحدث لبعض الجماعات التي تُحرم حق الحصول على بطاقات هوية أو حق بناء أماكن للعبادة. وفي هذه الحالة، لا يؤثر هذا النوع من التمييز الذي تقوم به الدولة على أساس الدين أو المعتقد على أنشطة الجماعات فقط بل يؤثر كذلك على مجالات أخرى من الحياة اليومية مثل الزواج أو حضارة الأطفال أو التوظيف أو السكن أو خدمات الرعاية الاجتماعية أو العدالة.

وفي العديد من البلدان تتم الإشارة لدين الشخص في بطاقة الهوية، الشيء الذي يجعل الأقليات عرضة للتمييز كلما أظهر أفرادها بطاقات هويتهم.

فمثلاً، يضطر الهندوس في بعض الأماكن في اندونيسيا للسفر لمسافات طويلة من أجل تسجيل حالات الزواج والولادة، بسبب رفض الدوائر الرسمية فعل ذلك. ويعاني المسيحيون من أجل الحصول على تراخيص من أجل بناء الكنائس أو ترميمها. وبالرغم من إصدار المحاكم المحلية أحكاماً لصالح المسيحيين غير أن المسؤولين المحليين يتجاهلون هذه الأحكام، وأحياناً يكون ذلك خوفاً من ردود الفعل العنيفة للجماعات المتطرفة.

وفي باكستان، يوجد تشريع تمييزي يُجرّم الأحمديون عند محاولة الدعوة إلى معتقداتهم أو الترويج لها أو نشر أي مواد للتعريف بها، بالإضافة إلى أنه قد تم تجريد أتباعها من الحق في التصويت.

وأشارت بعض منظمات حقوق الإنسان في كينيا إلى أن محاربة الإرهاب في البلد تسببت في انتشار استهداف المسلمين وممارسة العقاب الجماعي عليهم بواسطة ضباط أجهزة الأمن، مع وجود تقارير عن حالات اعتقال تعسفي وتعذيب وقتل وإخفاء قسري، وهي تهم تنكرها الحكومة.

كما أعلن الرهبان البوذيون في ميانمار 22 قرية كمناطق خالية من الوجود الإسلامي. وقاموا بوضع علامات لمنع وحظر وجود المسلمين ودخولهم في هذه القرى أو النوم فيها، بالإضافة إلى أنهم حرّضوا سكان هذه القرى على عدم التزوج من المسلمين وقاموا بنشر دعاية تحض على كراهية المسلمين. ولم تقم السلطات بأي إجراء لوضع حد لهذه الممارسات.

وغالبا ما يتعرض الأشخاص للتمييز لأكثر من سبب واحد – مثلاً على أساس الانتماء الديني والعنقي أو الجنس أو الانتماء لطبقة اجتماعية معينة. وبلغت حقوق الإنسان يُسمى هذا بالتمييز متعدد الجوانب، مما يجعل بعض الجماعات أكثر عرضة للانتهاكات المرتبطة بجزية الدين أو المعتقد. مثل النساء والشعوب الأصلية والأقليات العرقية ومجتمع المثليين والمهاجرين واللاجئين.

دعونا نلق نظرة على مثال للتمييز متعدد الجوانب في الهند:

يعتبر النظام الطبقي الهندوسي نوعاً من التمييز الراسخ الذي يقسم الناس لطبقات اجتماعية مختلفة، عُليا ودُنيا وطبقة المنبوذين أو الداليت، وعادة ما يكون المنتمون إلى هذه الطبقة هم الأكثر فقراً نتيجة التمييز الصارخ الذي يتعرضون له على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. وبالرغم من الجذور الهندوسية لهذا النظام، فإن التمييز الطبقي في الهند منتشر في المجتمع الهندي بأكمله، حيث يتم تصنيف الناس باختلاف معتقداتها لطبقات معينة. ويأتي العديد من المسلمين والمسيحيين الهنود من طبقة المنبوذين.

وبعد حصول الهند على استقلالها، حظرت الحكومة نظام التمييز الطبقي وحاولت مناهضة التمييز من خلال إدخال نظام للعمل الإيجابي، حيث يقوم هذه النظام بتخصيص بعض الوظائف الحكومية والأماكن في المؤسسات التعليمية العالية التابعة للحكومة لطبقة الداليت، وكما يمنحهم بعض الإعانات الاجتماعية. وقد يرى البعض أن هذا يعتبر أخف الأضرار. غير أن هذه المزايا والفوائد تمنح فقط للداليت الهندوس على حساب المسلمين والمسيحيين من الداليت.

وبالتالي يعاني الداليت المسلمين والمسيحيين من التمييز المجتمعي على أساس الطبقة وعلى أساس الإتياء الديني، ويزيد على ذلك معاناتهم من التمييز الحكومي نظراً لعدم تمتعهم بمزايا العمل الإيجابي الممنوحة إلى الداليت الهندوس، مما يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للداليت المسيحيين والمسلمين .

وخلاصة لما سبق ذكره: لا يُسمح للدول بالتمييز بين الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد، بل يقع عليها واجب حماية الأفراد بشكل فعال من أجل الوقاية للقضاء على التمييز في المجتمع ودرء حدوثه.

وكما رأينا، يمكن أن يأخذ التمييز أشكالاً مختلفة وهو يؤثر على كل نواحي الحياة العامة للأشخاص، وغالباً ما يواجه الأشخاص تمييزاً على أسباب مختلفة وجوانب متعددة بما فيها الدين والمعتقد.

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن الحماية من التمييز، بما في ذلك نصوص وثائق حقوق الإنسان التي تُشير إليها، في مواد التدريب على الموقع الإلكتروني.